

ارامكس

تقرير الحوكمة
٣١ كانون الأول ٢٠١٦

الفهرس

٢	نبذة عن أرامكس.....
٢	١. ممارسات الحوكمة
٣	٢. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق الماليه للشركة
٤	٣. تشكيل مجلس الإدارة.....
٦	الخبرات و المؤهلات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة.....
١٣	٤. مدقق الحسابات الخارجي
١٤	٥. لجنة التدقيق
١٥	٦. لجنة الترشيحات و المكافآت.....
١٥	٧. لجنة المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين
١٥	٨. نظام الرقابة الداخلية
١٦	٩. المخالفات المرتكبة خلال السنة المالية.....
١٦	١٠. مساهمة الشركة خلال العام ٢٠١٦ في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة.....
١٧	١١. معلومات عامة
٢١	الملحق (أ) سياسة التداول الداخلي للأوراق المالية الصادرة عن أرامكس ش.م.ع (الشركة)
٢٤	الملحق (ب) سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.....
٢٥	الملحق (ج) مصفوفة تفويض الصلاحيات
٢٨	الملحق (د) ميثاق لجنة التدقيق
٣٢	الملحق (هـ) ميثاق لجنة الترشيحات و المكافآت
٣٤	الملحق (و) سياسة الرقابة الداخلية.....

نبذة عن أرامكس

منذ تأسيسها عام ١٩٨٢، سرعان ما نمت 'أرامكس' لتتحول إلى شركة رائدة عالمياً في مجال الخدمات اللوجستية وحلول النقل؛ حيث تشتهر بخدماتها المصممة حسب الطلب ومنتجاتها المبتكرة للشركات والأفراد. وتتمتع بموقع استراتيجي على ملتقى الطرق بين الشرق والغرب، إذ يقع مقرّها في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي مدرجة في سوق دبي المالي (DFM)، مما يسمح لها بتوفير حلولها اللوجستية الفعالة بكل كفاءة في شتى أنحاء العالم مع تعزيز قدرتها على الوصول لعدد أكبر من العملاء. وتنطلق كافة قراراتنا الاستراتيجية من نموذج أعمالنا الفريد الذي يعتمد على التقليل من الأصول والتركيز على الابتكار بالدرجة الأولى، وهي منهجية أثبتت فعالية عالية وسمحت لنا بالتأقلم مع تغيرات الظروف السوقية بسرعة ومرونة، وتقديم حلول التوصيل إلى المستلم النهائي (الميل الأخير)، وتطوير منتجات وخدمات جديدة، فضلاً عن الاستجابة لرغبات العملاء المتجددة.

وفي الوقت الراهن نقدم خدماتنا في ما يزيد عن ٥٦٧ مدينة ضمن ٦٦ دولة حول العالم، ويعمل لدينا أكثر من ١٧ ألف موظف متخصص في مجال النقل. وعندما نأخذ بعين الاعتبار التحالفات الـ ٤٠ التي تربطنا مع جهات رائدة عالمياً في حلول التوصيل والحلول اللوجستية، فإن شبكتنا تتسع لتشمل أكثر من ١٢ ألف مكتب و ٦٦ ألف موظف في ٢٤٠ دولة. كما تتعزّز قدرتنا أكثر بفضل اتساع نطاق خدماتنا وتنوعها، بما يشمل التوصيل السريع، والشحن، واللوجستيات، وإدارة شبكات التوريد، والتجارة الإلكترونية، وإدارة السجلات، علماً أننا ملتزمون التزاماً راسخاً بمواصلة تحسين عملياتنا واغتنام مزيد من الفرص لتنمية أعمالنا.

في عالمنا المعاصر أصبحت التكنولوجيا تؤثر بشكل كبير على حياتنا اليومية مع إحداث تحولات نوعية فيها أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي غدا الابتكار التكنولوجي عنصراً لا غنى عنه في تحقيق النجاح. لذا نحرص على الاستفادة من التكنولوجيا بطرق استراتيجية متنوعة، حيث نتعاون أو نستحوذ على الشركات اللوجستية المحلية التي تتمتع بشبكات محلية مميزة، بهدف توفير حلول أفضل وأكثر فعالية وتقديم خدمات التوصيل إلى المستلم النهائي (الميل الأخير)، وهي منهجية تنطوي على الكثير من المزايا، ولهذا السبب نعتبر أنفسنا شركة قائمة على التكنولوجيا، أي أننا نقدم خدمات النقل والحلول اللوجستية دون الاعتماد على أصول ثقيلة. كما نرى أيضاً بأن الاستثمار في التكنولوجيا ضمن مجال التجارة الإلكترونية يشكل عنصراً هاماً لتحريك المنتجات والخدمات بفعالية والحفاظ على موقعنا الرائد في السوق.

وندرك بأن تنمية أعمال مستدامة -بكل ما تحمله الكلمة من معنى- تقتضي رد الجميل إلى الأسواق والمجتمعات التي نزاول عملياتنا فيها، لذا أطلقنا برنامج الاستدامة الخاص بنا "Delivering Good"، والذي يتمتع بحضور فاعل في أكثر من ١٨٠ مشروع تعليمي واجتماعي وبيئي حول العالم، وأبرمنا شراكات مع العديد من المؤسسات العالمية والمحلية التي تعنى بقضايا مشابهة. ونحن فخورون بالصلوات الوثيقة التي تربطنا بهذه المجتمعات وبمساهماتنا في تعزيز تنميتها الاقتصادية المستدامة. وأخيراً وليس آخراً، ندأب دوماً على تطوير ثقافة تدعم الابتكار وتسمح له بالازدهار، مع الحرص على مواصلة الاستثمار في موظفينا وتقنياتنا وبنيتنا التحتية، وتطبيق حلول مبتكرة لتلبية احتياجات عملائنا المتنامية، وإتاحة أعلى قيمة ممكنة لكافة أصحاب المصلحة، علاوة على ترسيخ الشراكات مع المجتمعات المحلية.

١. ممارسات الحوكمة

كشركة مساهمة في سوق دبي المالي، تسترشد أرامكس فيما يتعلق بممارسات الحوكمة بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٧/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة. وتلتزم أرامكس بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المستمدة من قيم الشركة، وذلك إدراكاً لمسؤوليتها تجاه مساهمي الشركة بتواجد إدارة فعالة قادرة على توفير ما يحتاجه المساهمون -على المدى القريب والبعيد- في إطار من الرقابة والشفافية.

إنّ أرامكس تنفذ جميع الأحكام الواردة في بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٧/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة و هذا التقرير يوضح كيفية ومدى تطبيق الإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة لضوابط الحوكمة و الإلتزام باستمرارية تطبيقها في السنوات القادمة.

٢. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق المالية للشركة

يعتمد مجلس إدارة الشركة " سياسة التداول الداخلي للأوراق المالية الصادرة عن أرامكس ش.م.ع " و تنطبق هذه السياسة على جميع العمليات التي ينفذها أعضاء مجلس إدارة أرامكس وموظفوها بالأوراق المالية الخاصة بها، كما تنطبق هذه السياسة أيضاً على العمليات في الأوراق المالية للشركات التابعة و الحليفة لأرامكس. إن أعضاء مجلس إدارة أرامكس وموظفيها مخولون بتنفيذ شراء وبيع الأوراق المالية الخاصة بأرامكس انسجاماً مع نصوص هذه السياسة، و أية عمليات لا تنفذ بموجب هذه السياسة ستعتبر لاغية وباطلة. للمزيد من المعلومات عن هذه السياسة، يرجى الرجوع إلى الملحق (أ) من هذا التقرير. هذا و يدرك أعضاء مجلس الإدارة الإلتزامات المترتبة عليهم بشأن متطلبات الإفصاح التي تخص تعاملاتهم بأسمهم أرامكس و هم ملتزمون بجميع المتطلبات المقررة من هيئة الأوراق المالية و السلع و سوق دبي المالي. ما يلي توضيح ل تعاملات أعضاء مجلس الإدارة و أقاربهم من الدرجة الأولى بالأوراق المالية لأرامكس خلال العام ٢٠١٦ بناءً على الإقرارات السنوية الموقعة من قبل أعضاء المجلس:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	تعاملات عضو مجلس الإدارة			تعاملات أقارب عضو مجلس الإدارة			
		إجمالي عمليات البيع	إجمالي عمليات الشراء	عدد الأسهم في ٣١ ديسمبر	صلة القرابة	إجمالي عمليات البيع	إجمالي عمليات الشراء	عدد الأسهم في ٣١ ديسمبر
السيد عبد الله المزروعي	الرئيس	لا يوجد	١,١٦٤,٤٥٤	١٢,٣٨١,٨٧٢ (المزروعي للإستثمار ذ.م.م) حيث يمتلك السيد عبد الله المزروعي شخصياً أغلبية حصصها.	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد فادي غندور	نائب الرئيس	١٤٤,٩٤٥,٩٠٠	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد حسين هاشم	عضو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد هلال المري	عضو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد أحمد البادي	عضو	لا يوجد	لا يوجد	٢,٩٢٨,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عايض الجعيد	عضو	لا يوجد	٢٨٩,٢٣١	٣,٢١٧,٤٣١	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد مانع الملا	عضو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد أحمد فاعور (ممثلاً عن أسترااليا بوس ترائز اكشن سيرفيسز) *	عضو	لا يوجد	١٤٧,٣٤٣,٢٠٤	١٤٧,٣٤٣,٢٠٤	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد السويدي **	عضو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

السيد عارف نقفي*	عضو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد تشارلز الحاج**	عضو	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

* تقدم السيد عارف مسعود نقفي لمجلس الإدارة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة لشركة أرامكس (ش.م.ع)، اعتباراً من يوم الإثنين الموافق ١٠ تشرين الأول ٢٠١٦، وذلك لظروف شخصية. كما قام رئيس مجلس الإدارة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٦ بتعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد عارف نقفي من عضوية مجلس الإدارة.

** تقدم السيد تشارلز الحاج لمجلس الإدارة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة لشركة أرامكس (ش.م.ع)، اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، وذلك لظروف شخصية. كما قام رئيس مجلس الإدارة في ١٤ كانون الأول ٢٠١٦ بتعيين السيد محمد السويدي عضواً في مجلس الإدارة لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد تشارلز الحاج من عضوية مجلس الإدارة.

٨ تم إضافة البيانات المذكورة أعلاه بناءً على تقرير حوكمة الشركة لسنة ٢٠١٥، سوف يتم تعديل البيانات فور الحصول عليها محدثة لعام ٢٠١٦.

٣. تشكيل مجلس الإدارة

أ. بناءً على الإقرارات السنوية الموقعة من قبل أعضاء المجلس، ما يلي بيان بتشكيل مجلس الإدارة الحالي حسب فئات أعضائه، وعضوية أعضاء مجلس الإدارة في أية شركة مساهمة أخرى ومناصبهم في أية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية هامة، وبيان المدة التي قضاها كأعضاء في مجلس الإدارة منذ تاريخ أول انتخاب لهم:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	الفئة	الوظائف المشغولة في الشركات المساهمة وأية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية	مدة العضوية منذ تاريخ
السيد عبد الله المزروعى	الرئيس	مستقل	غير تنفيذي	٢٠٠٥/٢/١٥
السيد فادي غندور	نائب الرئيس	غير مستقل	غير تنفيذي	٢٠٠٥/٩/١٤
السيد حسين هاشم	عضو (الرئيس التنفيذي)	غير مستقل	تنفيذي	٢٠١١/٥/٣٠
السيد هلال المري	عضو	مستقل	غير تنفيذي	٢٠٠٥/٢/١٥
السيد أحمد البادي	عضو	مستقل	غير تنفيذي	٢٠٠٥/٢/١٥

عضو مجلس الإدارة	المنصب	الفئة	الوظائف المشغولة في الشركات المساهمة وأية مواقع رقابية أو حكومية أو تجارية	مدة العضوية منذ تاريخ
السيد عايض الجعيد	عضو	غير مستقل	غير تنفيذي	٢٠٠٥/٢/١٥
السيد مانع الملا	عضو	مستقل	غير تنفيذي	٢٠١٠/٨/٢٣
السيد أحمد فاعور (ممثلًا عن أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز) *	عضو	غير مستقل	غير تنفيذي	٢٠١٦/١٠/٣٠
السيد محمد السويدي **	عضو	مستقل	غير تنفيذي	٢٠١٦/١٢/١٤
السيد عارف نقفي *	عضو	مستقل	غير تنفيذي	٢٠٠٥/٩/١٤
السيد تشارلز الحاج **	عضو	مستقل	غير تنفيذي	٢٠١١/٥/٣٠

* تقدم السيد عارف مسعود نقفي لمجلس الإدارة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة لشركة أرامكس (ش.م.ع)، اعتباراً من يوم الإثنين الموافق ١٠ تشرين الأول ٢٠١٦، وذلك لظروف شخصية. كما قام رئيس مجلس الإدارة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٦ بتعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد عارف نقفي من عضوية مجلس الإدارة.

** تقدم السيد تشارلز الحاج لمجلس الإدارة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة لشركة أرامكس (ش.م.ع)، اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، وذلك لظروف شخصية. كما قام رئيس مجلس الإدارة في ١٤ كانون الأول ٢٠١٦ بتعيين السيد محمد السويدي عضواً في مجلس الإدارة لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد تشارلز الحاج من عضوية مجلس الإدارة.

٨ تم إضافة البيانات المذكورة أعلاه بناءً على تقرير حوكمة الشركة لسنة ٢٠١٥، سوف يتم تعديل البيانات فور الحصول عليها محدثة لعام ٢٠١٦.

الخبرات و المؤهلات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة

عضو مجلس الادارة	الخبرات و المؤهلات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة
السيد عبد الله المزروعى	<p>بكالوريوس بدرجة الشرف جامعة جابن-كاليفورنيا</p> <p>الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عضو منتدب ورئيس تنفيذي لبنك أبوظبي الوطني. - رئيس مجلس إدارة بنك تونس والإمارات للاستثمار - عضو مجلس الإدارة المنتدب : بنك الاستثمار - عضو لجنة الإدارة التنفيذية : مجلس النقد- الإمارات العربية المتحدة - رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للتمويل. - عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار - الرياض. - عضو مجلس إدارة شركة أبوظبي للاستثمار - أبوظبي. - عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي - البحرين - عضو مجلس إدارة بنك اليوبان - هونج كونج - عضو مجلس إدارة إتصالات - أبوظبي - عضو مجلس إدارة إتحاد البنوك العربية - بيروت - عضو المجلس الوطني الاتحادي.
السيد فادي غندور	<p>البكالوريوس في العلوم السياسية جامعة جورج واشنطن</p> <p>الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المؤسس و الرئيس التنفيذي لأرامكس.
	<p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الرئيس التنفيذي لومضة كابيتال (Wamda Capital)، صندوق يسعى لتقديم رأس المال المبادر للمشاريع في قطاع التكنولوجيا في الوطن العربي. - عضو مجلس إدارة مجموعة أبراج كابيتال (Abraaj Group). - عضو مجلس إدارة إنديفور جلوبال (Endeavor Global). - عضو في المجلس الاستشاري للمختبر الإعلامي لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (The MIT Media Lab). - عضو في مجلس الأمناء للجامعة الأمريكية في بيروت. - وإيمانه بأهمية الريادة المجتمعية ودورها الفعال قام فادي بتأسيس مؤسسة رواد التنمية (Ruwwad for Development) و هو يرأس حالياً مجلس إدارة المؤسسة.

الخبرات و المؤهلات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة
<p>السيد حسين هاشم</p> <p>بكالوريوس الجامعة الأميركية في بيروت برنامج التطوير التنفيذي والإدارة في كلية وارتون للأعمال في جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يمتلك حسين خبرة طويلة تزيد على ٢٠ عاماً في قطاع النقل و الحلول اللوجستية على المستويين الإقليمي و الدولي ، حيث بدأ عمله في "أرامكس" بتولي مهمة إعادة إطلاق العمليات في مكتب أرامكس في الكويت بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ ومن ثم ترقى ليستلم منصب المدير العام في الكويت، ثم سريلانكا وبعد ذلك الإمارات العربية المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥ ، تم ترقية حسين ليشغل منصب نائب رئيس الشركة للإمارات العربية المتحدة و سلطنة عُمان ولاحقاً لمنصب الرئيس التنفيذي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي. - ومنذ عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣\١\١ ، تولى حسين مسؤولية إدارة أكبر أسواق "أرامكس" في منصب الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط و أفريقيا ، ولعب دوراً أساسياً في نمو و توسيع عمليات الشركة عالمياً. 	
<p>السيد هلال المري</p> <p>درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الأعمال في لندن شهادة في المحاسبة من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - هلال المري كان عضواً في اللجنة العليا لاستضافة اكسبو ٢٠٢٠ و عضو مجلس إدارة للجنة المنظمة. - يتمتع المري بمجموعة من الخبرات المتنوعة في مجالات عدة، حيث كان يعمل في السابق مستشاراً لـ"ماكينزي أند كومباني" و"كيه بي إم جي". <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يشغل سعادة هلال سعيد المري منصب مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي، التي تعد الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تعزيز مكانة دبي وجعلها في طليعة الوجهات السياحية الرائدة ومراكز الأعمال البارزة في العالم. - يرأس مركز دبي التجاري العالمي، الذي يعد الوجهة الرائدة على مستوى المنطقة في تنظيم واستضافة المعارض والمؤتمرات العالمية والفعاليات الرئيسية. - كما يترأس مجمع الشيخ حمدان بن محمد بن راشد الرياضي. - وهو حالياً عضو في عدد من مجالس إدارات هيئات ومؤسسات القطاعين العام والخاص العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما فيها غرفة تجارة وصناعة دبي، مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، و حكومة دبي الذكية، مجلس المناطق الحرة بدبي، وإعمار مولز، المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، وتعليم. 	
<p>السيد أحمد البادي</p> <p>بكالوريوس الآداب في العلاقات الدولية – ١٩٨١ كلية لويس وكلارك – بورتلاند – أوريجون الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وزير النفط والموارد الطبيعية بالوكالة – نائب رئيس أوبيك - الإمارات العربية المتحدة. - رئيس مجلس إدارة الإمارات للبترول - الإمارات العربية المتحدة. - رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة العرب - الإمارات العربية المتحدة. - رئيس مجلس إدارة الوكالة الاتحادية للبيئة - الإمارات العربية المتحدة. - وزير الصحة - الإمارات العربية المتحدة. - رئيس الاجتماع الخامس والأربعين لمنظمة الصحة العالمية. - رئيس مجلس إدارة اللجنة العليا للبيئة. <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعة – أبوظبي. - عضو مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري. - مدير دائرة الخزنة ، جهاز أبوظبي للاستثمار (اديا). - عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار – الرياض – المملكة العربية السعودية. - نائب مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية – جهاز أبوظبي للاستثمار. - رئيس مجلس إدارة مجموعة البادي. 	

عضو مجلس الإدارة	الخبرات و المؤهلات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة
<p>السيد عايض الجعيد</p>	<p>بكالوريوس علوم جوية من كلية الملك فيصل الجوية بالرياض في ١٣٩٥/٧/٢١ هـ الدورة ١١٣ ، الأول في الطيران مع مرتبة الشرف وبتقدير ممتاز . ماجستير في العلوم العسكرية من كلية القيادة والأركان في لفن وورث بولاية كنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.</p> <p>الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدرس طيران مقاتلات متقدم (ف - ١٥). - ضابط تقييم المقاتلات لطائرة (ف - ٥). - رئيس قسم تقييم أسراب المقاتلات بجناح الطيران (ف - ٥). - رئيس قسم تقييم الطائرات (ف - ١٥). - ضابط تخطيط في إدارة الخطط والعمليات في هيئة العمليات في قيادة القوات الجوية. - رئيس قسم الخطط في إدارة الخطط والعمليات في هيئة عمليات القوات الجوية. - رئيس مجموعة القوات الجوية بإدارة العمليات في قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات خلال حرب الخليج الثانية. - ضابط تخطيط ضمن فريق التخطيط المشترك خلال حرب الخليج الثانية.
<p>السيد مانع الملا</p>	<p>البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سوفولك في بوسطن</p> <p>الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - شغل مانع الملا منصب المدير التنفيذي لشركة دبي للمطبات ش.م.ع منذ العام ٢٠٠٨ و حتى ٢٠١٣. - تتضمن الخبرات السابقة لمانع الملا العمل كمدير تنفيذي لشركة المستثمر الوطني. كما أنه كان عضو مجلس إدارة في شركة المستثمر الوطني في الأعوام ٢٠١٠ و حتى ٢٠١٣. - عمل كمساعد للمدير العام في شركة محمد و عبيد الملا ذات المسؤولية المحدودة حيث انشأ دائرة مستقلة للعقارات. - عضو مجلس إدارة في شركة عُمان للتأمين (الإمارات العربية المتحدة) ش.م.ع. - عضو مجلس إدارة في شركة دبي للمطبات ش.م.ع. - عضو مجلس إدارة في عالم المناطق الاقتصادية (جفزا). <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - انضم مانع الملا الى شركة مواني ابو ظبي في شهر أيار عام ٢٠١٤ كنائب رئيس تنفيذي للدعم المؤسسي. - عضو مجلس إدارة في مستشفى دبي الامريكي ذ.م.م. - عضو في اللجنة التنفيذية لشركة محمد و عبيد الملا ذات المسؤولية المحدودة. - عضو مجلس إدارة في شركة الإمارات للمطبات (جيما) ش.م.ع.
<p>السيد أحمد فاعور</p>	<p>بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة لاتروبيه في ميلبورن</p> <p>ماجستير إدارة الأعمال من جامعة ميلبورن لإدارة الأعمال</p> <p>الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بدأ حياته المهنية في مجموعة بوسطن للاستشارات في عام ١٩٨٧، حيث عمل على تأسيس مجموعة من المشاريع التجارية الرئيسية وقام بعمليات الدمج، ورؤية واستراتيجية الشركات. - في عام ٢٠٠٠، تم تعيينه بسيتي جروب وانتقل إلى نيويورك، حيث عمل رئيساً لشركات التطوير، وفي وقت لاحق، عين في منصب الرئيس التنفيذي لسيتي جروب للاستثمارات البديلة - وكذلك في لجنة الإدارة العالمية للشركة. وعين لاحقا في منصب الرئيس التنفيذي لسيتي جروب لأستراليا ونيوزيلندا - في عام ٢٠٠٤، انضم إلى بنك أستراليا الوطني في منصب المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي الأسترالي. <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عين كعضو منتدب ورئيس تنفيذي لأستراليا بوست في أوائل عام ٢٠١٠. قام أحمد بتنفيذ أكثر من نموذج متعلق بالأعمال التجارية التي تركز على العملاء في أستراليا، مصممة لفرص النمو الرئيسية للشركة في التجارة الإلكترونية، الخدمات اللوجستية، وكمقدم للخدمات الرقمية. - المدير والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة أستراليا بوست. - يشغل حاليا منصب رئيس Launch Vic وبروجاك للتغليف المحدودة وهو أيضاً أستاذ مساعد في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد والقانون في جامعة تروب.

عضو مجلس الإدارة	الخبرات و المؤهلات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة
<p>السيد محمد السويدي</p>	<p>بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات الخبرات السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عمل في بنك الإتحاد الوطني. - عمل في مجلس أبوظبي التنفيذي. <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عضو مجلس إدارة شركة مبادلة ري إنشورنس. - عضو مجلس إدارة شركة غينيا للالومنيا. - عضو مجلس إدارة شركة سويادي للكربون جيانغ سو. - موظف في شركة مبادلة للاستثمار. - عضو في مجالس و لجان شركات تابعة لشركة الإمارات للالومنيوم.
<p>السيد عارف نقفي^أ</p>	<p>المؤهلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عارف نقفي حائز على شهادة بكالوريوس في العلوم الاقتصادية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. <p>الخبرات الحالية و السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يشغل عارف نقفي منصب الرئيس التنفيذي لـ "مجموعة أبراج" منذ تأسيسها في العام 2002 وتحت قيادته، برزت "أبراج" كشركة استثمارية رائدة في مجال إدارة الملكية الخاصة حول العالم. لدى المجموعة حالياً 20 مكتباً موزعين على 5 مراكز إقليمية هي دبي واسطنبول ومكسيكو سيتي ونيروبي وسنغافورة، ما يجعلها من أهم الشركات الاستثمارية ضمن أبرز أسواق النمو العالمية. - السيد نقفي عضو في مجلس أمناء مؤسسة الانتربول، ويشغل عضوية مجلس إدارة الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومجلس القيادة العالمي في جامعة كولومبيا، وزميل فخري في الكلية الملكية للفنون في لندن. <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تلقى السيد نقفي عدداً من الأوسمة والجوائز، بما فيها جائزة "أوسلو للأعمال من أجل السلام"، وهي أرفع جائزة تُمنح لرجال الأعمال الأفراد لمجهودهم في إحلال السلام والاستقرار من خلال خلق قيم مشتركة بين الشركات والمجتمع، بالإضافة لـ "ستاره امتياز" الذي يعد من أرفع الأوسمة المدنية التي تمنحها الحكومة الباكستانية. كما اختارته مجلة "برايفت اكويستي انترناشيونال" عام 2011 ضمن أكثر 50 شخصية مؤثرة في قطاع الملكية الخاصة حول العالم. - وفي العام 2008 قام السيد نقفي مع عائلته بتأسيس "مؤسسة أمان"، أكبر مؤسسة خاصة في القطاع الاجتماعي في باكستان، وتهدف لدعم التنمية المستدامة في مجال الرعاية الصحية والتغذية والتعليم.
<p>السيد تشارلز الحاج^أ</p>	<p>المؤهلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - شهادتي بكالوريوس وماجستير العلوم في الإدارة الصناعية والهندسة الصناعية من جامعة بوردو بولاية انديانا، الولايات المتحدة الأمريكية. <p>الخبرات الحالية و السابقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نائب الرئيس والمدير الإداري السابق لبوز ألان هاميلتون (Booz Allen Hamilton) مع ٢٥ عاماً من الخبرة في مجال الاستشارات الإدارية حول العالم تغطي مجموعة واسعة من البلاد و قطاعات العمل و المجالات الفعالة. و قام تحديداً بإنشاء و تطوير عمل بوز ألان هاميلتون في منطقة الشرق الأوسط. - قدم الخدمات للعديد من الشركات الإقليمية و متعددة الجنسيات في مجالات مختلفة كالبنوك و التأمين و المركبات و الصحة و الاتصالات و البترول و الغاز و الصناعات الكيميائية و الخدمات اللوجستية و تكنولوجيا المعلومات و البناء. <p>الخبرات الحالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حالياً يعمل تشارلز كمستثمر أو عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات و المؤسسات غير الربحية في الشرق الأوسط ومنها: (Jouzour Loubnan)(Debbas Group)(Chalhoub Group)(Quantum Holding).

^أ تم إضافة البيانات المذكورة أعلاه بناءً على تقرير حوكمة الشركة لسنة ٢٠١٥، سوف يتم تعديل البيانات فور الحصول عليها محدثة لعام ٢٠١٦.

ب . لا يوجد تمثيل للعنصر النسائي في مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦.

ج . لم يتقدم أي عنصر نسائي خلال فترة فتح باب الترشيح لمجلس إدارة الشركة و التي تم الإعلان عنها حسب الأصول.

د. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

١. بلغ مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة عن العام ٢٠١٥: ٣,٣٧٠,٠٠٠ درهماً إماراتياً.
٢. مجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة عن العام ٢٠١٦: ٣,٦٣٠,٠٠٠ درهم إماراتي وسوف يتم عرضها للمصادقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ويتم احتساب هذه المكافآت لكل عضو بناءً على عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها العضو خلال السنة، ولا يتقاضى العضو بدلات منفصلة.
٣. تتضمن المكافآت المذكورة أعلاه ما يتقاضاه أعضاء لجان مجلس الإدارة كبدلات لحضور جلسات اللجان المنبثقة عن المجلس وهي ١٠,٠٠٠ درهم إماراتي لكل اجتماع. ما يلي بيان بتفاصيل هذه البدلات:

مجموع البدلات (بالدرهم الإماراتي)	عدد مرات الحضور			قيمة البديل (بالدرهم الإماراتي)	عضو مجلس الإدارة
	اللجنة الاستراتيجية	لجنة الترشيحات و المكافآت	لجنة التدقيق		
٦٠,٠٠٠	٢	-	٤	١٠,٠٠٠	السيد فادي غندور
٢٠,٠٠٠	٢	-	-	١٠,٠٠٠	السيد حسين هاشم
٦٠,٠٠٠	٢	-	٤	١٠,٠٠٠	السيد هلال المري
٤٠,٠٠٠	-	-	٤	١٠,٠٠٠	السيد أحمد البادي
٣٠,٠٠٠	-	-	٣	١٠,٠٠٠	السيد مانع الملا
-	-	-	-	١٠,٠٠٠	السيد أحمد فاعور*
-	-	-	-	١٠,٠٠٠	السيد محمد السويدي**
٢٠,٠٠٠	٢	-	-	١٠,٠٠٠	السيد تشارلز الحاج**
٢٣٠,٠٠٠					

* قام رئيس مجلس الإدارة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٦ بتعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد عارف نقفي من عضوية مجلس الإدارة. كما تم تعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور عضواً في لجان مجلس الإدارة (لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة التدقيق و اللجنة الإستراتيجية).

** كما قام رئيس مجلس الإدارة في ١٤ كانون الأول ٢٠١٦ بتعيين السيد محمد السويدي عضواً في مجلس الإدارة لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد تشارلز الحاج من عضوية مجلس الإدارة. كما تم تعيين السيد محمد السويدي عضواً في لجان مجلس الإدارة (لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة التدقيق و اللجنة الإستراتيجية).

للمزيد من المعلومات عن هذه السياسة، يرجى الرجوع إلى الملحق (ب) من هذا التقرير.

هـ. قام مجلس الإدارة بعقد ٧ إجتماعات خلال العام ٢٠١٦ في التواريخ المبينة أدناه:

عضو مجلس الإدارة	الإجتماع الأول ٢٠١٦/١٢/٢٠	الإجتماع الثاني ٢٠١٦/٣/١	الإجتماع الثالث ٢٠١٦/٥/٣	الإجتماع الرابع ٢٠١٦/٥/٢٥	الإجتماع الخامس ٢٠١٦/٨/٢	الإجتماع السادس ٢٠١٦/١٠/٣٠	الإجتماع السابع ٢٠١٦/١٢/١٤	عدد مرات الحضور الشخصي
السيد عبد الله المزروعى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
السيد فادي غندور	✓	-	✓	✓	✓	✓	-	٥
السيد حسين هاشم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
السيد هلال المري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	٦
السيد أحمد البادي	✓	✓	يمثله عبدالله المزروعى	✓	✓	✓	✓	٦
السيد عايض الجعيد	✓	✓	✓	✓	-	✓	✓	٦
السيد مانع الملا	-	✓	✓	✓	-	✓	-	٤
السيد أحمد فاعور*	-	-	-	-	-	✓	✓	٢
السيد محمد السويدي**	-	-	-	-	-	-	-	-
السيد عارف نقفي*	-	-	-	-	-	-	-	-
السيد تشارلز الحاج**	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	٦

* تقدم السيد عارف مسعود نقفي لمجلس الإدارة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة لشركة أرامكس (ش.م.ع)، اعتباراً من يوم الإثنين الموافق ١٠ تشرين الأول ٢٠١٦، وذلك لطروف شخصية. كما قام رئيس مجلس الإدارة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٦ بتعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد عارف نقفي من عضوية مجلس الإدارة.

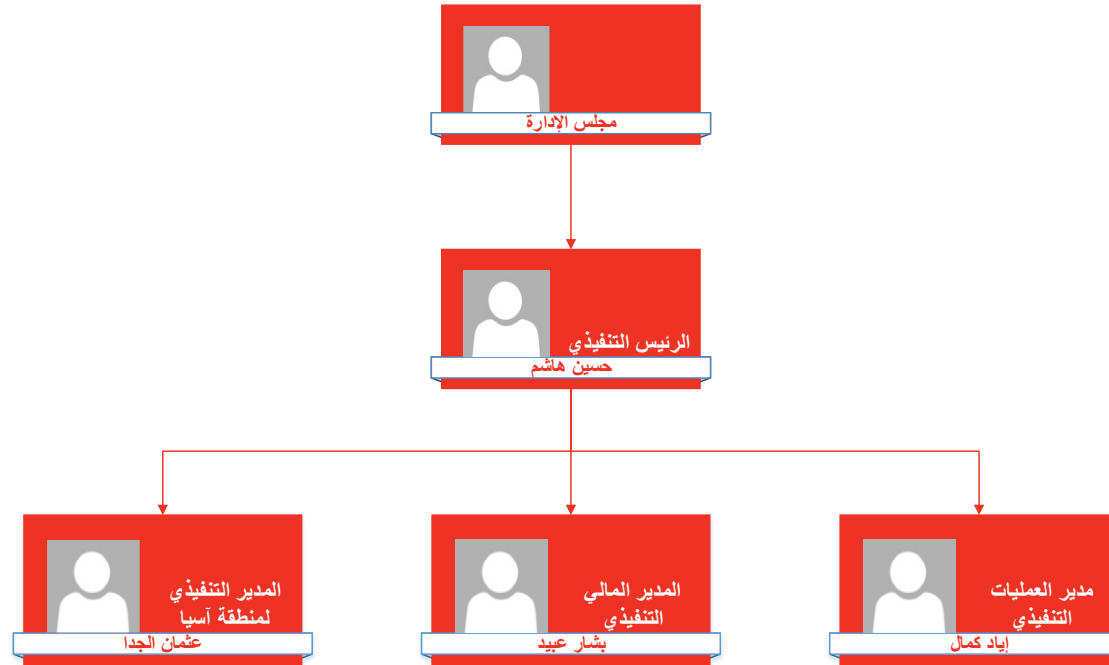
** تقدم السيد تشارلز الحاج لمجلس الإدارة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة لشركة أرامكس (ش.م.ع)، اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦، وذلك لطروف شخصية. كما قام رئيس مجلس الإدارة في ١٤ كانون الأول ٢٠١٦ بتعيين السيد محمد السويدي عضواً في مجلس الإدارة لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد تشارلز الحاج من عضوية مجلس الإدارة.

و. يرجى الرجوع إلى "مصفوفة تفويض الصلاحيات" في الملحق (ج) من هذا التقرير لبيان المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية.

ز. ما يلي بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة (أصحاب المصالح):

نوع التعامل	الإدارة التنفيذية	الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة	المجموع
مصاريف الإيجار	-	١,٣٨٨,٨٦٤	-	١,٣٨٨,٨٦٤

ح. الهيكل التنظيمي الخاص بالشركة



ط. ما يلي بيان تفصيلي بأسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم خلال العام ٢٠١٦:

الاسم	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة بالدرهم الإماراتي	مجموع المكافآت المدفوعة بالدرهم الإماراتي	مكافآت أخرى مدفوعة بالدرهم الإماراتي
السيد حسين هاشم	الرئيس التنفيذي	١٩٩١/٥/١	٢,٧٤٧,٨٦٩	٢,٥٩٤,٩٨٦	١٣,١٢٣,٥٠٠
السيد بشار عبيد	المدير المالي التنفيذي	١٩٩٣/٨/١٦	١,٣٩٧,٣٠٥	١,٥٦٠,٨٥٥	٥,٠٤٧,٥٠٠
السيد إياد كمال	مدير العمليات التنفيذي	١٩٩١/١٢/١	٩٨٧,٦١١	١,٣٥٨,٨٦٢	٤,٩٢٥,٠٠٠
السيد عثمان الجدا	الرئيس التنفيذي لمنطقة آسيا	١٩٩٤/٣/١٩	١,٥٣٥,٠٣٣	١,٢٨٥,٤١٠	٢,٩٦٢,٥٠٠

٤. مدقق الحسابات الخارجي

أ. إرنست ويونغ: هي واحدة من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم، وهي واحدة من "الأربعة الكبار" في مجال التدقيق و محاسبة الشركات، وتقوم بتقديم الخدمات في كل نوع من القضايا التجارية بما في ذلك مراجعة الحسابات الضريبية وتمويل الشركات والمعاملات والأمن على الانترنت و مشروع إدارة المخاطر. شركة إرنست و يونغ لها مكاتب في أكثر من ١٤٠ دولة وتوظف ما يزيد على ١٤٠,٠٠٠ شخص، يقع مقر الشركة الرئيسي في مدينة نيويورك، و لديها أكبر الإستشارات الضريبية في الولايات المتحدة، كما أن لها تاريخ طويل في الشرق الأوسط حيث افتتح أول مكتب لها في عام ١٩٢٣.

ب. ما يلي بيان الأتعاب و التكاليف الخاصة بالتدقيق و الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات، بالإضافة إلى بيان الخدمات الأخرى التي قام بها أي مدقق حسابات خارجي آخر غير مدقق حسابات الشركة خلال العام ٢٠١٦ (إن وجدت). و قد قضى مدقق الحسابات الحالي (إرنست و يونغ) ٧ سنوات كمدقق حسابات خارجي للشركة:

مكتب التدقيق	طبيعة الخدمة	الأتعاب و التكاليف المستحقة بالدرهم الإماراتي
إرنست و يونغ	تدقيق الحسابات	٦,٥٠٣,٢٥٦
إرنست و يونغ	خدمة مراجعة و تدقيق خاص لشركات تم أو سيتم الاستحواذ عليها	٤٩,٥٨٠
إرنست و يونغ	مراجعة تقرير التنمية المستدامة	٢٧٥,٢٨٠
إرنست و يونغ	خدمة استشارات ضريبية	٥٥٧,٤٠٩
إرنست و يونغ	خدمات أخرى	٢٤٧,٠٧٥
ديلويت	خدمات استشارية - المشروع المشترك مع البريد الاسترالي	٢,٠٩٥,٥٣٥
ديلويت	خدمة استشارات ضريبية	١٧٠,٢٤٥
برايس ووتر هاوس كوبرز	خدمة مراجعة و تدقيق خاص لشركات تم أو سيتم الاستحواذ عليها	٨٨,٤٣٤
برايس ووتر هاوس كوبرز	خدمة استشارات ضريبية	٥٢,٨٨٥

٥. لجنة التدقيق

أ. تم تشكيل لجنة التدقيق من السادة التالية أسماؤهم، و لبيان الاختصاصات والمهام الموكلة للجنة التدقيق، يرجى الرجوع إلى "ميثاق لجنة التدقيق" في الملحق (د) من هذا التقرير.

عضو لجنة التدقيق	المنصب
السيد هلال المري	رئيس اللجنة
السيد فادي غندور	عضو
السيد أحمد البادي	عضو
السيد مانع الملا	عضو
السيد أحمد فاعور*	عضو
السيد محمد السويدي**	عضو

* قام رئيس مجلس الإدارة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٦ بتعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد عارف نقفي من عضوية مجلس الإدارة. كما تم تعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور عضواً في لجان مجلس الإدارة (لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة التدقيق و اللجنة الإستراتيجية).

** كما قام رئيس مجلس الإدارة في ١٤ كانون الأول ٢٠١٦ بتعيين السيد محمد السويدي عضواً في مجلس الإدارة لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد تشارلز الحاج من عضوية مجلس الإدارة. كما تم تعيين السيد محمد السويدي عضواً في لجان مجلس الإدارة (لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة التدقيق و اللجنة الإستراتيجية).

ب. قامت لجنة التدقيق بعقد ٤ إجتماعات خلال العام ٢٠١٦ بالتواريخ المبينة أدناه:

عضو لجنة التدقيق	الإجتماع الأول ٢٠١٦/٥/٢	الإجتماع الثاني ٢٠١٦/٧/٢٨	الإجتماع الثالث ٢٠١٦/١٠/٣٠	الإجتماع الرابع ٢٠١٦/١١/٢٢	عدد مرات الحضور الشخصي
السيد هلال المري	✓	✓	✓	✓	٤
السيد فادي غندور	✓	✓	✓	✓	٤
السيد أحمد البادي	✓	✓	✓	✓	٤
السيد مانع الملا	✓	-	✓	✓	٣
السيد أحمد فاعور	-	-	-	-	-
السيد محمد السويدي	-	-	-	-	-

٦. لجنة الترشيحات و المكافآت

أ. تم تشكيل لجنة الترشيحات و المكافآت من السادة التالية أسماؤهم، و لبيان الاختصاصات والمهام الموكلة للجنة الترشيحات و المكافآت، يرجى الرجوع إلى "ميثاق لجنة الترشيحات و المكافآت" في الملحق (هـ) من هذا التقرير.

المنصب	عضو لجنة الترشيحات و المكافآت
رئيس اللجنة	السيد أحمد البادي
عضو	السيد فادي غندور
عضو	السيد مانع الملا
عضو	السيد أحمد فاعور*
عضو	السيد محمد السويدي**
عضو	السيد تشارلز الحاج**

* قام رئيس مجلس الإدارة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٦ بتعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد عارف نقفي من عضوية مجلس الإدارة. كما تم تعيين شركة "أستراليا بوست ترانزاكشن سيرفيسز" (Australia Post Transaction Services) ويمثلها السيد أحمد فاعور عضواً في لجان مجلس الإدارة (لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة التدقيق و اللجنة الإستراتيجية).

** كما قام رئيس مجلس الإدارة في ١٤ كانون الأول ٢٠١٦ بتعيين السيد محمد السويدي عضواً في مجلس الإدارة لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد تشارلز الحاج من عضوية مجلس الإدارة. كما تم تعيين السيد محمد السويدي عضواً في لجان مجلس الإدارة (لجنة الترشيحات و المكافآت و لجنة التدقيق و اللجنة الإستراتيجية).

ب. لم تقم لجنة الترشيحات و المكافآت بعقد أي اجتماع خلال العام ٢٠١٦.

٧. لجنة المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين

أ، ب. لم يتم تشكيل لجنة المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين. تم تنفيذ مهام و اختصاصات اللجنة خلال العام ٢٠١٦ و الأعوام السابقة من قبل الدائرة القانونية للشركة و سوف يتم تشكيل اللجنة المختصة خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٧.

٨. نظام الرقابة الداخلية

أ. بمقتضى هذا التقرير، يقرّ مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة و مراجعته و فعاليته. بيان آلية عمل الرقابة الداخلية في الشركة:

- تم تأسيس إدارة رقابة داخلية تتمتع بالإستقلالية الكافية عن طريق تقديم تقاريرها مباشرة للجنة التدقيق.
- تم اعتماد نظام للرقابة الداخلية وفقاً لمتطلبات قرار هيئة الأوراق المالية و السلع رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط الحوكمة و معايير الإنضباط المؤسسي.

- للإدارة التنفيذية دور أساسي و فعال في تطبيق نظام الرقابة الداخلي.
- تعتمد إدارة الرقابة الداخلية في خططها السنوية على تقييم المخاطر و نطاق عمل و خطة دائرة التدقيق الداخلي.

ب . يدير إدارة الرقابة الداخلية السيد فراس معروف:

- لديه خبرة ١٤ عاماً في مجال التدقيق و الإستشارات و إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية و الإمتثال، عمل خلالها كاستشاري رئيسي لمخاطر الأعمال في إرنست و يونغ في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ و شغل منصب مدير دائرة التدقيق الداخلي في أرامكس لمدة ٩ سنوات و يشغل حالياً منصب مدير تنفيذي للمخاطر و الإمتثال.
- حاصل على شهادة بكالوريوس بالحاسبة من الجامعة الأردنية.
- حاصل على شهادة (Certified Accounting Technician “CAT”) المعتمدة من المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة (Certified Risk Analyst “CRA”) المعتمدة من الولايات المتحدة.
- حاصل على شهادة (Certification in Control Self-Assessment “CCSA”) المعتمدة عالمياً.
- حاصل على شهادة (Certification in Risk Management Assurance “CRMA”) المعتمدة عالمياً.
- حاصل على شهادة (Diploma in Compliance & Financial Crime by Henley Business School, Univesrity of Reading).

ج . ضابط امتثال الحوكمة في الشركة هو السيد فراس معروف.

- لم تحدث خلال السنة المالية ٢٠١٦ أية مشاكل كبيرة بالشركة تستدعي تعامل أو تدخل إدارة الرقابة الداخلية. و لبيان اختصاصات ومهام إدارة الرقابة الداخلية، يرجى الرجوع إلى " سياسة الرقابة الداخلية " في الملحق (و) من هذا التقرير.

٩ . المخالفات المرتكبة خلال السنة المالية

لايوجد أية مخالفات خلال السنة المالية ٢٠١٦.

١٠ . مساهمة الشركة خلال العام ٢٠١٦ في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

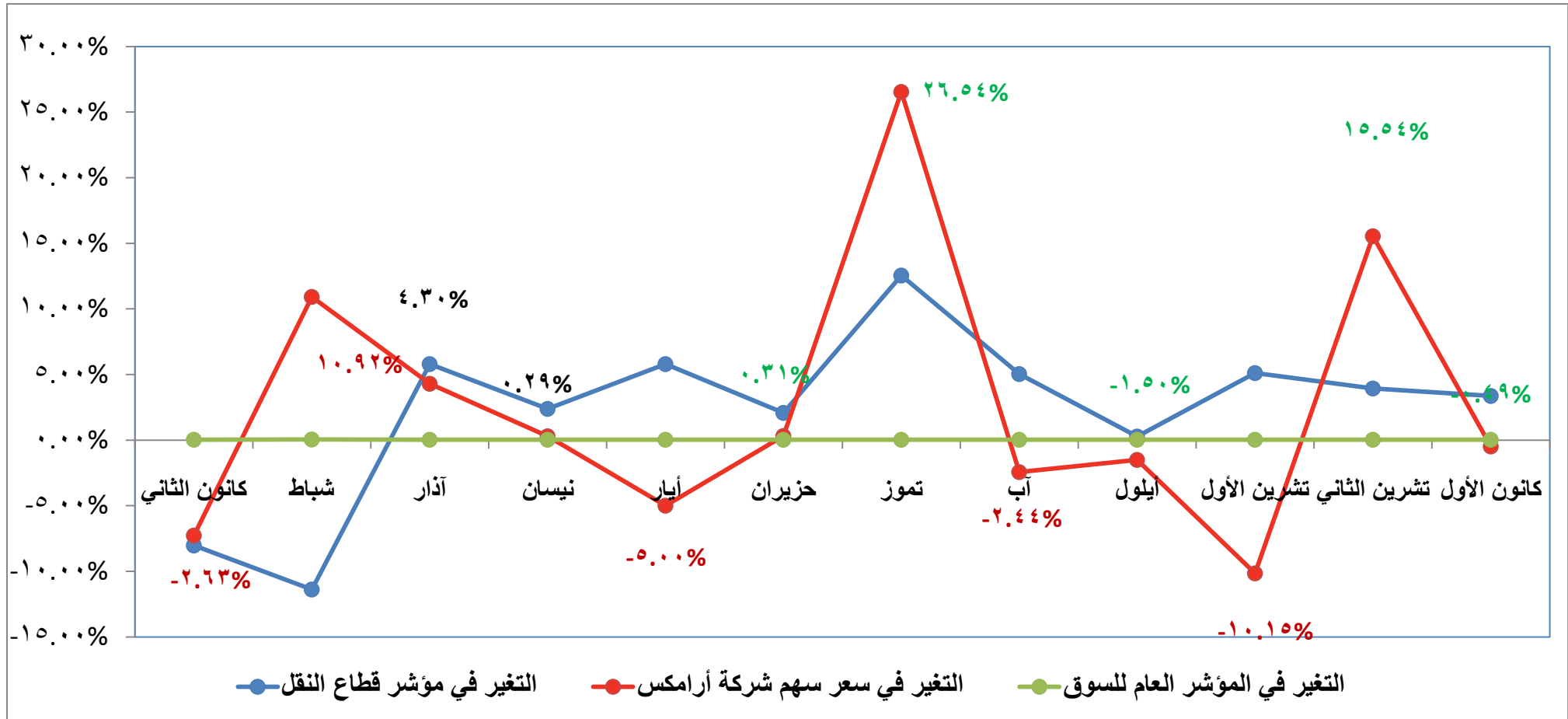
- منذ إعداد الشركة لتقريرها الأول للإستدامة في العام ٢٠٠٦، حرصنا على الحفاظ على إطار متسق من التخطيط والتنفيذ والمراقبة والنشر ومواصلة تحسين جهودنا وممارساتنا نحو تحقيق الإستدامة. وقد مثّل هذا الإطار منصة لنا وساعدنا على المحافظة على تواصلنا الثابت عبر مجموعة واسعة من القضايا. وتشمل أركان الاستدامة التي نركز عليها في عملياتنا: التعليم وتمكين الشباب و قيادة الأعمال و تنمية المجتمع و الإغاثة من الكوارث و الرياضة و البيئة.
- وقد قامت الشركة خلال العام ٢٠١٦ بالمساهمة في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة بمبلغ ١,٤٨٨,٣٦٤ دولار أمريكي (شراكة: ٧٣٦,٧٢٧، رعاية: ٢٥٥,٤٧٠، أخرى: ٤٩٦,١٦٧) و هذا يمثل ١,١% من الأرباح قبل الضريبة.

١١. معلومات عامة

أ. ما يلي بيان بسعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية ٢٠١٦ (تم الحصول على جميع المعلومات من صفحة التداول في الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي):

الشهر	الفترة	سعر الافتتاح	سعر الإغلاق	التغير	أعلى سعر	أدنى سعر
كانون الثاني	٣ كانون الثاني – ٣١ كانون الثاني	٣,١٢	٢,٩٣	٧,٢٨%	٣,٢٠	٢,٥٥
شباط	١ شباط – ٢٩ شباط	٢,٩٢	٣,٢٥	١٠,٩٢%	٣,٢٧	٢,٨٠
آذار	١ آذار – ٣١ آذار	٣,٢٥	٣,٣٩	٤,٣٠%	٣,٤٠	٣,١٦
نيسان	٣ نيسان – ٢٨ نيسان	٣,٣٦	٣,٤٠	٠,٢٩%	٣,٦٠	٣,٣٠
أيار	١ أيار – ٣١ أيار	٣,٣١	٣,٢٣	٥,٠٠%	٣,٤٥	٣,٣٩
حزيران	١ حزيران – ٣٠ حزيران	٣,٢١	٣,٢٤	٠,٣١%	٣,٤١	٣,٢٠
تموز	٣ تموز – ٣١ تموز	٣,٢٠	٤,١٠	٢٦,٥٤%	٤,١٨	٣,٠٢
آب	١ آب – ٣١ آب	٤,١٠	٤,٠٠	٢,٤٤%	٤,١٩	٣,٧٦
أيلول	١ أيلول – ٢٩ أيلول	٤,٠٠	٣,٩٤	١,٥٠%	٤,٠٣	٣,٨٠
تشرين الأول	٣ تشرين الأول – ٣١ تشرين الأول	٣,٨٧	٣,٥٤	١٠,١٥%	٣,٩٣	٣,٥٤
تشرين الثاني	١ تشرين الثاني – ٣٠ تشرين الثاني	٣,٥٩	٤,٠٩	١٥,٥٤%	٤,١٣	٣,٤٦
كانون الأول	٤ كانون الأول – ٢٩ كانون الأول	٤,٠٧	٤,٠٧	٠,٤٩%	٤,٣٠	٣,٩٨

ب. ما يلي بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال السنة المالية ٢٠١٦ (تم الحصول على جميع المعلومات من صفحة التداول في الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي):



ج. توزيع ملكية المساهمين كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة إلى محلي و خليجي و عربي وأجنبي:

تصنيف المساهمين	أفراد		شركات		حكومات		المجموع	
	عدد الأسهم	نسبة الأسهم	عدد الأسهم	نسبة الأسهم	عدد الأسهم	نسبة الأسهم	عدد الأسهم	نسبة الأسهم
محلي	١٦٩,٢٠٨,٧١٤	%١١,٥٦	٣٥٩,٤٣٠,٠٩٤	%٢٤,٥٥	٢١,٠١٨,١٩٢	%١,٤٤	٥٤٩,٦٥٧,٠٠٠	%٣٧,٥٤
خليجي	٢٤,٦١٢,٤٥٤	%١,٦٨	١٨٥,٤٥٣,٢٣١	%١٢,٦٧	-	%٠	٢١٠,٠٦٥,٦٨٥	%١٤,٣٥
عربي	١٦,٣٦٤,٧١٠	%١,١٢	١٢,٠٨٦,٨١٤	%٠,٨٣	-	%٠	٢٨,٤٥١,٥٢٤	%١,٩٤
أجنبي	١٢,٠٠٥,٦٦٦	%٠,٨٢	٦٦٣,٩٢٠,١٢٦	%٤٥,٣٥	-	%٠	٦٧٥,٩٢٥,٧٩٢	%٤٦,١٧
المجموع	٢٢٢,١٩١,٥٤٤	%١٥,١٨	١,٢٢٠,٨٩٠,٢٦٤	%٨٣,٣٩	٢١,٠١٨,١٩٢	%١,٤٤	١,٤٦٤,١٠٠,٠٠٠	%١٠٠

د. ما يلي بيان بالمساهمين الذين يملكون ٥% أو أكثر من رأس مال الشركة:

المساهم	عدد الأسهم	نسبة الأسهم
Australia Post Transaction Services PTY	١٤٧,٣٤٣,٢٠٤	%١٠,٠٦
Levant Logistics Holdings	١٤٤,٩٤٥,٩٠٠	%٩,٩
جونة للاستثمارات ذ.م.م	٩٥,٦٥٢,٢١٢	%٦,٥٣

هـ. ما يلي بيان بكيفية توزيع المساهمين وفقاً لحجم الملكية كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ حسب الجدول التالي:

ملكية الأسهم (سهم)	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال
أقل من ٥٠,٠٠٠	٢٠,٧٤٨	٨٤,٦٦٣,٢٧٧	%٥,٧٨
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٤٧٦	٦٩,٥٨٠,٤٤١	%٤,٧٥
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	١٧٥	٣٠٧,٢١٩,٦٦٢	%٢٠,٩٨
أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٩	١,٠٠٢,٦٣٦,٦٢٠	%٦٨,٥٠

و. تم تطوير قسم علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني بما يتماشى مع الأحكام الواردة في قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٧/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة. يدير قسم علاقات المستثمرين السيد محمد القاسم (مدير أول، الاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين mohammad.alqassem@aramex.com). في ما يلي الرابط الإلكتروني لصفحة قسم علاقات المستثمرين على موقع الشركة الإلكتروني:

<https://www.aramex.com/investor-relations/aramex-shares>

ز. انعقد اجتماع الجمعية العمومية في يوم الأحد الموافق ٢٤ نيسان ٢٠١٦، و تم خلاله عرض و الموافقة على تعديل النظام الأساسي بما يتوافق مع التعديلات المطلوبة بموجب القانون الاتحادي رقم ٢ لعام ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية، و وفقاً للمسودة المقدمة من الشركة. و بناءً عليه فقد تم تزويد هيئة الأوراق المالية بنسخة معدلة من النظام الأساسي للشركة و تمت المصادقة عليها من قبل الهيئة وفق الأصول.

ح. بيان الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال العام ٢٠١٦:

- استحوذت الشركة على "فاست واي المحدودة" (فاست واي كوربيترز)، الشركة الرائدة في مجال توفير خدمات الشحن والتي تتخذ من دولة نيوزيلندا مقراً لها. وتضمنت الصفقة شراء كامل أعمال الشركة بنسبة ١٠٠% في كل من نيوزيلندا وأستراليا، بقيمة إجمالية تبلغ ١٢٥,٢٢٧ مليون دولار نيوزيلاندي (٢٩٣,٦٥٠ مليون درهم إماراتي تقريباً).
- قامت الشركة وهيئة البريد الأسترالية بتأسيس مشروع مشترك يهدف إلى تطوير سوق التجارة الإلكترونية العالمية، مع التركيز بشكل خاص على منطقة آسيا.
- تم بيع كامل حصص شركة "Levant Logistics Holdings"، وهي شركة مؤسسة وقائمة في جزر الكايمن والمملوكة بالكامل من السيد فادي غندور، والتي تملك بدورها ١٤٤,٩٤٥,٩٠٠ سهم في شركة أرامكس ش.م.ع بنسبة ٩,٩% من رأس مال الشركة، لصالح شركة "Boson Ventures Corporation"، وهي شركة مؤسسة وقائمة أيضاً في جزر الكايمن.



عبد الله المزروعى
رئيس مجلس الإدارة

الملحق (أ) سياسة التداول الداخلي للأوراق المالية الصادرة عن أرامكس ش.م.ع (الشركة)

١. النطاق

توفر هذه السياسة توجيهات لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي أرامكس فيما يتعلق بالعمليات التي تتم بالأوراق المالية الخاصة بأرامكس. الغرض من هذه السياسة هو ضمان امتثال جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٧/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير الانضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة والمادة ١٤ من القرار رقم ٢ لعام ٢٠٠١ الصادر عن هيئة الأوراق المالية المتعلق بالتعاملات والمقاصة والتسوية ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية وتعديلاته.

٢. الانطباق

تنطبق هذه السياسة على جميع العمليات التي ينفذها أعضاء مجلس إدارة أرامكس وموظفوها بالأوراق المالية الخاصة بها. تنطبق هذه السياسة أيضاً على العمليات في الأوراق المالية للشركات التابعة والحليفة لأرامكس. إن أعضاء مجلس إدارة أرامكس وموظفيها مخولون بتنفيذ شراء وبيع الأوراق المالية الخاصة بأرامكس انسجاماً مع نصوص هذه السياسة. أية عمليات لا تنفذ بموجب هذه السياسة ستعتبر لاغية وباطلة.

٣. تعريفات

"الأشخاص المحددون" هم الأشخاص الذين يمكن أن يمتلكوا "معلومات داخلية جوهرية".

يتضمن الأشخاص المحددون:

جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تتكون مما يلي:

- الرئيس التنفيذي
 - نائب الرئيس للشؤون المالية
 - رئيس العمليات
 - الرؤساء التنفيذيون الإقليميون
- "المعلومات الداخلية الجوهرية" هي المعلومات غير المعلنة والتي تكون حساسة من ناحية الثمن. تعتبر المعلومات بأنها معلومات داخلية جوهرية في حال وجود احتمال معقول بأنه سيتم اعتبارها هامة بالنسبة للمستثمر في اتخاذ قرار استثماري بشراء أو بيع الأوراق المالية الخاصة بأرامكس. تتضمن المعلومات الداخلية الجوهرية على سبيل المثال لا الحصر:

- المعلومات المالية
- التوقعات الخاصة بالمكاسب أو الخسائر المستقبلية
- الأخبار المتعلقة بالاندماج أو المساهمة الوشيكة أو المقترحة

- الأخبار المتعلقة بتحويل ملكية شركة تابعة
- الإفلاس الوشيك أو مشاكل السيولة المالية
- الربح أو الخسارة لعميل أو مورد هام
- الإعلانات المتعلقة بتطوير أو مشروع أو عملية جديدة ذات طبيعة هامة
- عمليات تقسيم الأسهم أو دمجها
- الأسهم العادية أو عروض الدين
- عمليات الاستحواذ
- التعرض لقضية قانونية هامة نتيجة التقاضي الفعلي أو التهديد بالتقاضي
- التغييرات الرئيسية في الإدارة العليا

٤. متطلبات السياسة

- يحظر على جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإفصاح عن أية معلومات داخلية جوهرية للشركة لأي شخص. لا يسمح لأي عضو مجلس إدارة أو موظف نشر الشائعات فيما يتعلق بشراء أو بيع الأسهم. لا يجوز لرئيس و أعضاء مجلس الإدارة ولا للرئيس التنفيذي أو أي شخص من موظفي الشركة أن يتصرف بنفسه أو بواسطة غيره (وكيل أسهم أو غير ذلك) بأي تعامل في الأوراق المالية للشركة إلا بعد (١) الإفصاح -عن طريق السوق- عن عملية الشراء أو البيع و كمياتها و أسعارها و (٢) الحصول على موافقة مدير السوق على التعامل.
- كما يلتزم الأشخاص المشار إليهم بالإفصاح مسبقاً للسوق عن أي تعامل في الأوراق المالية للشركة الأم أو التابعة إن وجدت و إذا كانت هذه الشركات مدرجة بالسوق بالإضافة لما سبق، يحظر على الأشخاص المحددين الاتجار بأسهم أرامكس خلال الفترات التالية:
- فترة عشرة (١٠) أيام تسبق إعلان الشركة عن معلومات هامة قد تؤثر على سعر أسهم الشركة.
 - فترة خمسة عشر (١٥) يوماً تسبق نهاية ربع السنة لغاية إطلاق البيانات المالية ربع السنوية أو السنوية للشركة.

٥. متطلبات الإفصاح

- قد تقتضي القوانين والأنظمة من أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإفصاح وأخذ الموافقة من السلطات التنظيمية قبل إجراء العمليات الخاصة بهم. يمكن أن تكون هناك عقوبات مدنية وجزائية في الإمارات العربية المتحدة بسبب عدم الإفصاح عن الملكية أو العمليات في الأوراق المالية ويكون التقيد بهذه القوانين والأنظمة من مسؤولية الفرد. تشمل متطلبات الإفصاح المحددة:
- الإفصاح لسوق دبي المالي (حسبما تطلب هيئة الأوراق المالية بموجب القرار رقم ٣ لعام ٢٠٠٠: النظام الخاص بالإفصاح والشفافية):
 - يجب الإفصاح عن عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة خلال ١٥ (خمس عشرة) يوماً من اكتسابهم العضوية وكذلك في نهاية كل سنة مالية.
 - يجب الإفصاح عن عمليات المتاجرة التي يقوم بها الأشخاص المحددون خلال السنة الجارية وذلك في نهاية كل سنة مالية.

- أسماء المساهمين (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين) الذين يملكون، أو الذين تبلغ ملكيتهم مع أطفالهم القصر ٥% أو أكثر من أسهم الشركة. يجب تقديم هذه المعلومات لسوق دبي المالي في كل وقت تزيد الملكية فيه بواقع ١% من أسهم الشركة زيادة عن نسبة ال ٥% أعلاه.
- الإفصاح للشركة (حسبما يقتضي تقرير الحوكمة)
- يُطلب من الأشخاص المحددين الإفصاح عن العمليات المنفذة في أسهم أرامكس على النحو التالي:
- أعضاء مجلس الإدارة. يتم الإفصاح من خلال نموذج الإقرار السنوي لعضو مجلس الإدارة. وهذا يتضمن العمليات التي يقوم بها الأقارب المحددون بالأب أو الأم أو الابن أو الزوج أو الحمو أو الحماة أو ابن الزوج ("الأقارب من الدرجة الأولى").
- الإدارة العليا. النموذج الخاص بإقرار الأشخاص المقيدين.
- يتم تزويد الإقرارات المذكورة أعلاه للمستشار العام للدائرة القانونية سنوياً و/أو أمين سر مجلس الإدارة مع نهاية السنة التقويمية.

٦. التنفيذ

يتم إرسال إيجاز لجميع الأشخاص المحددين في أرامكس بهذه السياسة سنوياً بالبريد الإلكتروني الذي يتم تأكيد استلامه. يكون أمين سر مجلس الإدارة أو ممثله المعين مسؤولاً عن هذا التوزيع.

الملحق (ب) سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

١. الغرض

تهدف هذه السياسة للتأكد من أن مستوى وبنية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كافية ومقبولة لجذب أفراد ذوي موهبة وإبقاءهم في هذا المنصب.

٢. توجيهات السياسة

أثناء تقديم توصياتها فيما يتعلق بمكافأة عضو مجلس الإدارة، تأخذ لجنة الترشيحات والمكافآت في الاعتبار التوجيهات التالية:

- يمنع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على شكل أسهم أو نسبة مئوية من الأرباح.
- يتم تعويض أعضاء مجلس الإدارة عن المصروفات الفعلية التي تكبدوها خلال تنفيذ واجباتهم كأعضاء في مجلس إدارة أرامكس.
- تكون المكافآت معقولة ومنسجمة مع أداء الشركة.
- يكون لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين الحق في الحصول على نفس المكافأة مثل الأعضاء غير التنفيذيين بالإضافة للتعويض الذي يحصلون عليه كتنفيذيين في أرامكس.

٣. عملية الدفع

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة سنوية (ويتم استشارة الخبراء عند الحاجة) وتقدم التوصيات للجمعية العمومية فيما يخص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي:

- تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت في بداية العام المكافآت المقترحة لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
- تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت بعد ذلك مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة للجمعية العمومية للموافقة عليها.
- عند اقتراح المبالغ على الجمعية العمومية، تتأكد لجنة الترشيحات والمكافآت من أن:
 - لا يحصل أعضاء مجلس الإدارة على أية مكافآت في حال دفع أرباح للمساهمين تقل عن ٥% من رأس المال في سنة معينة.
 - لا تتجاوز المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة ١٠% من صافي الأرباح بعد خصم الاستهلاك والاحتياطات.
- يتم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لكل عضو بناءً على عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها العضو خلال السنة.
 - يحق لأعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة، الحصول على المكافأة كاملة.
 - يحق لأعضاء مجلس الإدارة الذين لم يحضروا أربعة اجتماعات على الأقل خلال السنة جزءاً متناسباً من المكافأة الكاملة بناءً على عدد الاجتماعات التي تم حضورها من أربعة. على سبيل المثال، إذا حضر عضو مجلس الإدارة اجتماعاً واحداً فقط خلال سنة مالية تم خلالها عقد سبعة اجتماعات، يحصل العضو على ٢٥% من المكافأة الكاملة.
- يحصل أعضاء لجان على مجلس الإدارة على مكافأة مقابل حضورهم لاجتماعات اللجان و هي ١٠,٠٠٠ درهم إماراتي لكل اجتماع.
- لا يحق لعضو مجلس الإدارة الحصول على مكافأة مقابل الاجتماعات التي يحضرها بالوكالة.

الملحق (ج) مصفوفة تفويض الصلاحيات

١. تفويض الصلاحية

الغرض: إن الغرض من هذه الوثيقة هو تحديد سياسة تفويض الصلاحيات داخل أرامكس ش.م.ع. ("أرامكس" أو "الشركة"). إن الأهداف العامة لمصفوفة تفويض الصلاحيات هي كالتالي:

- تعزيز الرقابة الداخلية المناسبة لتفويض وتنفيذ صفقات العمل.
- فرض رقابة دقيقة على مشاريع النفقات الرأسمالية المركبة.
- تسهيل/تسريع عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.

٢. السياسة:

١-٢ تقتضي سياسة أرامكس التقيد بمصفوفة تفويض الصلاحيات المقررة خلال الأعمال اليومية.

تم وضع مصفوفة تفويض الصلاحية بطريقة تعكس الفلسفة القاضية بدفع سلطة اتخاذ القرار إلى أدنى المستويات التنظيمية العملية مما يمكن الموظفين في جميع المستويات التنظيمية من الحصول على سلطة اتخاذ القرار اللازمة لإنجاز مسؤولياتهم الموكلة لهم.

٢-٢ في حين أن التفويضات المتضمنة في مصفوفة الصلاحيات هي عامة بالضرورة ، فإنه يلزم وضع تفويضات أكثر تفصيلاً لضمان الرقابة الداخلية المناسبة على مستويات صنع القرار.

يجب الجمع بين المصفوفة والسياسات والإجراءات والمعايير التشغيلية و المالية و آلية رسمية لتقديم التقارير من أجل إنشاء صورة مكتملة أكثر عن الصلاحيات المفوضة من أرامكس.

٢-٣ يجب إتباع الإرشادات التالية في إدارة تفويض مصفوفة الصلاحية:

- ٢-٣-١ تكون التفويضات للمناصب الوظيفية، وليس لشاغلي المناصب. تبعاً لذلك، تتوقف صلاحيات شاغل المنصب عند ترك المنصب.
- ٢-٣-٢ يجب التقيد بالممارسات التي تعزز الرقابة الداخلية الجيدة عند تفويض الصلاحية. على سبيل المثال يجب أن توكل المسؤوليات عن تفويض العمليات لأفراد ليسوا مسؤولين عن حسابات تلك العمليات، والذين يجب أن يكونوا بدورهم مستقلين عن أولئك الذين ينفقون المبالغ النقدية.
- ٢-٣-٣ عندما تشير المصفوفة إلى أن أكثر من طرف يتمتع بصلاحية الموافقة، هذا يعني أن الموافقة المشتركة لهذه الأطراف ضرورية.
- ٢-٤ لطمأنة مجلس الإدارة بأن الأهداف العامة لتفويضات عملية الصلاحية تم تحقيقها، فقد تم وضع قيود محددة على مقدار رأس المال وصلاحيات التشغيل التي يمكن تفويضها بحسب الجدول اللاحق (في الفقرة ٤-١ من حدود الموافقة).

٢-٥ تحكم هذه المصفوفة جميع الإجراءات التي تتخذها الشركة أو العمليات التي تنفذها الشركة والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ١-٥-٢ الاستحواذ على أسهم شركة أخرى
- ٢-٥-٢ تجريد العمليات أو تصفية الشركات التابعة، بما في ذلك خط العمل أو نشاط العمل المستقل؛

٢-٥-٣ المصروفات الرأسمالية ؛

٢-٥-٤ القرارات المتخذة أثناء سير العمل العادي بما في ذلك العمليات مع البنوك والمؤسسات المالية بخلاف تحويل الأموال بين الحسابات البنكية للشركة.

٣. حدود الموافقة

١-٣ تنطبق حدود الموافقة التالية على جميع الأحكام الواردة في هذه المصفوفة، باستثناء ما يلي:

١-١-٣ نقل الأرصدة ما بين الحسابات البنكية للشركة و/أو الشركات التابعة يمكن أن يتم من قبل المدير التنفيذي و المدير المالي للشركة معاً و بلا حدود.

٢-١-٣ جميع استحواذات الأسهم من قبل الشركة أو أي من الشركات التابعة تتطلب موافقة نائب رئيس مجلس إدارة الشركة.

٢-٣ يتم تصنيف الموافقات المصرح بها ضمن ست فئات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) على النحو التالي:

١-٢-٣	رئيس مجلس الإدارة	(أ)
٢-٢-٣	نائب رئيس مجلس الإدارة	(ب)
٣-٢-٣	أعضاء مجلس الإدارة	(ج)
٤-٢-٣	الرئيس التنفيذي	(د)
٥-٢-٣	المدير المالي	(هـ)
٦-٢-٣	نائب الرئيس التنفيذي للرئيس للشؤون المالية و أمين خزينة الشركة	(و)

٣-٣ أثناء غياب المفوض بالموافقة ، يمكن الحصول على تصريح الموافقة من الشخص الذي يشغل المنصب الأعلى التالي. بدلاً من ذلك، يجوز للمفوض بالموافقة أن يفوض بدلاً عوضاً عن موافقة المستوى الأعلى التالي. يجب إثبات تفويض سلطة الموافقة من قبل المفوض بالموافقة كتاباً أو بالبريد الإلكتروني.

٤-٣ فيما يلي نبين حدود الموافقة وفئة صاحب الموافقة:

المبلغ	فئة التوقيع
أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	(أ + ب) أو (أ + د)
أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	(ب + ج + د)
لغاية ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	(ب + د) أو (د + هـ)
لغاية ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	(هـ + و)
لغاية ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	(و + يتم تحديده *)

* يتم تحديده من قبل الرئيس التنفيذي للشركة.

- ٣-٥ قد يتم و قد لا يتم بيان حدود الموافقة لأغراض المفوضين بالتوقيع في البنك ، غير أن المفوضين بالتوقيع في البنك يجب أن يتأكدوا من الحصول على الموافقات اللازمة كما هي مبينة أعلاه. يجب إثبات الموافقات كتابة أو بالبريد الإلكتروني.
- ٣-٦ حدود الموافقات بالدولار الأمريكي.
- المصروفات بالعملة الصعبة يجب بيانها بالدولار الأمريكي قبل تحديد متطلبات المفوض بالتوقيع.
- ٣-٧ لا يجوز تقسيم المصروفات والنفقات على عدة موافقات متعددة من أجل تجنب مواصفات حد الموافقة.

الملحق (د) ميثاق لجنة التدقيق

تُشكّل لجنة التدقيق كلجنة تابعة لمجلس إدارة أرامكس و يحق لمجلس الإدارة تعديل هذا الميثاق في أي وقت.

١. الغرض

تتولى لجنة التدقيق مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بـ:

- سلامة البيانات المالية.
- مؤهلات واستقلالية مدقق الحسابات الخارجي المستقل.
- أداء دائرة التدقيق الداخلي في أرامكس.

٢. الصلاحية

تتمتع لجنة التدقيق بصلاحيات مراقبة ومراجعة جميع المسائل المالية بالإضافة إلى نشاطات التدقيق الخارجي والداخلي لأرامكس. تخوّل اللجنة لـ:

- الوصول غير المقيد لجميع السجلات (اليديوية والالكترونية) والممتلكات والموظفين في كافة وحدات و دوائر الشركة.
- الاجتماع مع المدراء والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين والمستشار القانوني لأرامكس عند الحاجة.
- الحصول على استشارات خارجية مهنية أو قانونية أو غيرها وتأمين الحضور لأي شخص تعتبر أن لديه خبرة أو دراية أو معرفة ذات علاقة.
- التحقيق أو تفويض بالتحقيق لدائرة التدقيق الداخلي أو لوكالة خارجية في أية حالات أو مزاعم بالاحتيال أو سوء سلوك أخلاقي أو أية مخالفات أخرى ضد أي شخص في أرامكس.
- التعيين و دفع الأتعاب والإشراف على عمل أية مؤسسة مهنية مسجلة (قانونية أو تعمل في التدقيق أو الاستشارات . . . الخ) تقوم أرامكس باستخدامها.
- الحصول على المساعدة والتعاون اللازمين من الموظفين في وحدات و دوائر الشركة.
- تعيين منسق للتدقيق لأجل المتابعة اليومية لنتائج التدقيق الخارجي والداخلي التي قد لا تتطلب عناية لجنة التدقيق.

٣. العضوية

يتولى مجلس الإدارة تعيين اللجنة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية. يجب أن تضم اللجنة ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل، على أن يكون جميعهم أعضاء غير تنفيذيين، وأن

يكون عضوان اثنان (٢) على الأقل أعضاء مجلس إدارة مستقلين.

إضافة لما تقدم، يجب أن تضم اللجنة عضواً واحداً (١) كخبير مالي ذو خبرة مالية حديثة وذات علاقة. ويُسمح بتعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حال عدم وجود عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة. و لا يجوز أن يشغل منصب عضو اللجنة من قبل شريك حالي أو سابق لمدقق الحسابات الخارجي الحالي للشركة.

و يتم تطبيق هذا الشرط لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ توقفه عن كونه شريكاً، أو انتهاء أية مصلحة مالية في ذلك، أيهما يحدث لاحقاً.

يجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً غير تنفيذي في مجلس الإدارة على أن يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة (و لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة).

يقوم مجلس الإدارة بانتخاب أعضاء اللجنة ليعملوا لمدة ثلاث (٣) سنوات، إلى حين انتخاب وتأهيل من يخلفهم أو إلى حين استقالتهم أو عزلهم. و يجب أن يتم التصويت على و تعيين أعضاء اللجنة خلال أول اجتماع لمجلس الإدارة المنعقد حديثاً. و يجوز إعادة انتخاب الأعضاء لعدد غير محدود من الفترات اللاحقة.

٤. الاجتماعات

تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة، لكن ليس أقل من مرة واحدة كل ثلاثة (٣) أشهر، في الوقت والمكان اللذين يعتبران مناسبين. و يحق أن يطلب عقد اجتماعات إضافية من قبل أي عضو أو المدقق الداخلي أو مدقق الحسابات الخارجي. يصادق جميع الأعضاء الحاضرين ويوقعون على أجندات اجتماعات اللجنة و يتم حفظها من قبل سكرتير مجلس الإدارة. و يتم إرسال نسخ من محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها و توقيعها إلى الأعضاء وذلك للإحتفاظ بها. يحتفظ سكرتير اللجنة بمحاضر اجتماعات اللجنة ، وفي حال رفض أي من الأعضاء التوقيع، يتم تسجيل اعتراض العضو في المحضر بالإضافة لأسباب مثل هذا الاعتراض في حال التصريح بالأسباب.

٥. النصاب القانوني

يشكل حضور عضوين اثنين (٢) من أعضاء اللجنة نصاباً قانونياً لإبرام الأعمال في أي اجتماع. غير أنه يجب أن يكون رئيس اللجنة أحد هذين العضوين الحاضرين. و في حالة عدم حضور رئيس اللجنة يتوجب حضور كافة الأعضاء الآخرين لتشكيل النصاب القانوني و إبرام الأعمال في الاجتماع. و يتم البت بجميع المسائل في أي اجتماع من هذا القبيل، بشرط توفر النصاب القانوني، بموجب الأصوات المؤيدة للعضوين الحاضرين.

٦. الواجبات والمسؤوليات المطلوبة قانونياً

تقوم لجنة التدقيق كحد أدنى بالمهام والواجبات التالية:

- اعتماد سياسة للتعامل مع مدقق الحسابات الخارجي وإبلاغ/توصية مجلس الإدارة بأية مسائل تحتاج لاتخاذ إجراء من طرف المجلس.
- تقوم لجنة التدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي بعد إنتهاء عملية التدقيق و تحضيراً للجمعية العمومية (بطريقة مستقلة عن مجلس الإدارة)، ليقوم المدقق بعرض نطاق و طريقة عمله و خدماته المقدمة للشركة. على أساسه تقوم اللجنة برفع تقرير لمجلس الإدارة تحدد فيه المسائل التي ترى أهمية اتخاذ إجراء بشأنه (إن وجدت) مع تقديم توصياتها.
- الرقابة على استقلال مدقق الحسابات الخارجي ومناقشته بشأن طبيعة ونطاق وكفاءة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها.
- تجتمع اللجنة للتأكد من سلامة البيانات المالية ومراجعتها (بشكل ربع سنوي وسنوي) كجزء من عملها المعتاد خلال السنة و بطريقة مستقلة عن مجلس الإدارة و ذلك قبل الإعلان عنها للسوق، و على أساسه تقوم اللجنة برفع تقرير لمجلس الإدارة بتوصياتها (إن وجدت). وبشكل خاص يجب أن تركز اللجنة على ما يلي:
 - أية تغيرات في السياسات والممارسات المحاسبية
 - تحديد المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية.
 - التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
 - تقدير استمرار أعمال الشركة.
 - التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها هيئة الأوراق المالية و السلع.

- التقيد بلوائح الادراج والإفصاح والمتطلبات القانونية الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

في حالة تعذر اجتماع لجنة التدقيق ومراجعة البيانات المالية قبل الإعلان عنها للسوق المالي، يقوم الرئيس التنفيذي للشركة ورئيس مجلس الإدارة بالتوقيع على البيانات المالية، على أن تقوم لجنة التدقيق بمراجعتها في وقت لاحق.

- التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدير المالي والاجتماع بمدقي الحسابات الخارجيين مرة واحدة على الأقل في السنة.
- النظر في المسائل الهامة وغير العادية التي يجب الإبلاغ عنها في البيانات المالية والتعامل مع الشؤون التي يثيرها المدير المالي أوضاع الامتثال أومدقو الحسابات الخارجيين.
- مراجعة الضوابط المالية والرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر في أرامكس.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة التنفيذية وضمان فعالية عمله.
- مراجعة نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية التي يكلفها بها مجلس الإدارة، أو تتم بمبادرة اللجنة و موافقة مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود تنسيق بين مدقي الحسابات الداخلي والخارجي لضمان توفر الموارد اللازمة للتدقيق الداخلي ولمراجعتة و الرقابة على فعاليته.
- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لأرامكس.
- مراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله وأية أسئلة جوهرية يطرحها على الإدارة فيما يتعلق بالسجلات المحاسبية أو الحسابات المالية أو أنظمة الرقابة و رد الإدارة و موافقتها عليها.
- التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستيضاحات والمسائل الجوهرية المذكورة في رسالة مدقق الحسابات الخارجي.
- وضع سياسة خاصة بالتقارير السرية التي يقدمها الموظفون. يجب أن تكون السياسة متعلقة بالمخالفات المالية ومسائل الرقابة الداخلية و أية مسائل أخرى مهمة لأرامكس. بالإضافة للتأكد من وضع إجراءات سليمة تسمح بشكل مستقل وعادل في المسائل التي يتم التبليغ عنها.
- مراقبة مدى التقيد بقواعد السلوك المهني.
- التأكد من التقيد بالواجبات والمسؤوليات المشمولة في هذا الميثاق.
- تقديم تقرير لمجلس الإدارة عن مدى امتثال اللجنة بالواجبات والمسؤوليات المشمولة في هذا الميثاق.
- النظر في أية مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة للجنة ويجوز لمجلس الإدارة تفويض لجنة التدقيق في بعض المسائل التي تكون له فيها سلطة اتخاذ القرار.

٧. الوصول للمعلومات المحدثة

الدائرة المالية لأرامكس بصورة عامة، والرئيس المالي بصورة خاصة، مسؤول عن تزويد لجنة التدقيق بمعلومات محدثة عن التغيرات ذات الصلة بالقوانين والأنظمة التي تؤثر على العمليات المالية والبيانات المالية لأرامكس. ويكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً عن تزويد لجنة التدقيق بمعلومات محدثة عن التوصيات ذات الصلة و/أو التغيرات التي تحتاج للمعالجة ضمن إطار الحوكمة لأرامكس. السياسة والإجراءات الخاصة بتقديم التقارير

بعد كل اجتماع للجنة، يجب أن تقدم اللجنة تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها بشفافية مطلقة، ليقوم مجلس الإدارة بمتابعة عمل اللجان و التحقق من التزامها بالأعمال الموكلة إليها. يقوم سكرتير اللجنة بتحضير التقرير و يقوم سكرتير مجلس الإدارة برفع التقرير إلى مجلس الإدارة بعد الموافقة عليه من قبل رئيس اللجنة.

٨. مسائل أخرى

يجري أعضاء اللجنة مراجعة سنوية لميثاقها ويقدمون التوصيات لمجلس الإدارة لإجراء أية تعديلات عليه.

الملحق (هـ) ميثاق لجنة الترشيحات و المكافآت

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت كلجنة تابعة لمجلس إدارة الشركة. يمكن لمجلس الإدارة تعديل ميثاق اللجنة في أي وقت.

١. الغرض

مساعدة مجلس الإدارة في تحقيق مسؤولياته الإشرافية بخصوص استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و ضبط سلامة عمليات الموارد البشرية في أرامكس.

٢. العضوية

يتولى مجلس الإدارة تعيين اللجنة وفقاً لأنظمة هيئة الأوراق المالية. يجب أن تضم اللجنة ثلاثة (٣) أعضاء على الأقل، على أن يكون جميعهم أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، وأن يكون عضوان اثنان (٢) على الأقل أعضاء مجلس إدارة مستقلين.

يجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً غير تنفيذي في مجلس الإدارة على أن يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة (و لا يجوز أن يكون رئيس مجلس الإدارة). يتم انتخاب أعضاء اللجنة من قبل مجلس الإدارة ليعملوا لفترة ثلاث (٣) سنوات حتى يتم انتخاب وتأهيل من يخلفهم أو إلى حين استقالتهم أو عزلهم. و يجب أن يتم التصويت على وتعيين أعضاء اللجنة خلال أول اجتماع لمجلس الإدارة المنعقد حديثاً. و يجوز إعادة انتخاب الأعضاء لعدد غير محدود من الفترات اللاحقة.

٣. الاجتماعات

تجتمع اللجنة حسب عدد المرات كما تحددها، على الأقل مرة (واحدة) خلال السنة، في الوقت والمكان اللذين كما يعتبران مناسبين. يحق لأي عضو مجلس إدارة أو لمدير الموارد البشرية أن يطلب عقد اجتماعات إضافية. يصادق جميع الأعضاء الحاضرين ويوقعون على أجندات اجتماعات اللجنة و يتم حفظها من قبل سكرتير مجلس الإدارة. و يتم إرسال نسخ من محاضر الاجتماعات بعد اعتمادها و توقيعها إلى الأعضاء وذلك للإحتفاظ بها. يحتفظ سكرتير اللجنة بمحاضر اجتماعات اللجنة ، وفي حال رفض أي من الأعضاء التوقيع، يتم تسجيل اعتراض العضو في المحضر بالإضافة لأسباب مثل هذا الاعتراض في حال التصريح بالأسباب.

٤. النصاب القانوني

يشكل حضور عضوين (اثنين) من أعضاء اللجنة نصاباً قانونياً لإبرام الأعمال في أي اجتماع. غير أنه يجب أن يكون أحد هذين العضوين الحاضرين رئيس اللجنة. و يتم البت بجميع المسائل في أي اجتماع من هذا القبيل، بشرط توفر النصاب القانوني، بموجب الأصوات المؤيدة للعضوين الحاضرين.

٥. الصلاحية

إن لجنة الترشيحات والمكافآت مخولة بما يلي:

- اتخاذ القرارات انسجاماً مع الواجبات والمسؤوليات المحددة في هذا الميثاق.
- الحصول على جميع المعلومات اللازمة من خلال مدير الموارد البشرية و/أو سكرتير مجلس الإدارة.
- الحصول على الاستشارات الخارجية القانونية أو المهنية الأخرى وتأمين حضور أي شخص تعتبره يتمتع بالخبرة أو الدراية أو المعرفة اللازمة.

٦. الواجبات والمسؤوليات

تتمثل الواجبات والمسؤوليات المحددة للجنة الترشيحات والمكافآت في:

- ضمان بقاء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على استقلاليتهم بشكل مستمر.
- التأكد من إستقلالية الإعضاء المستقلين بشكل مستمر خلال مدة عضويتهم بالمجلس، فإذا تبين للجنة أن أحد الأعضاء فقد شروط الإستقلالية وجب عليها عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة، وعلى مجلس الإدارة إخطار العضو بكتاب مسجل على عنوانه الثابت بالشركة بمبررات انتفاء صفة الإستقلالية عنه، و على العضو أن يرد على مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره. ويصدر مجلس الإدارة قراراً باعتبار العضو مستقلاً أو غير مستقل في أول إجتماع يلي رد العضو أو انقضاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة دون رد. وإذا كان فقدان العضو لهذه الصفة لن يترتب عليه الإخلال بالحد الأدنى لعدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة وجب مراعاة ذلك في تشكيل اللجان. و مع عدم الإخلال بنص المادة (١٠٢) من قانون الشركات التجارية، إذا كان من شأن قرار المجلس انتفاء اسباب أو مبررات الإستقلالية عن العضو التأثير على الحد الأدنى للنسبة الواجب توافرها من الأعضاء المستقلين داخل المجلس، قام مجلس إدارة الشركة بتعيين عضو مستقل يحل محل هذا العضو، على أن يعرض أمر تعيينه على اول جمعية عمومية للشركة للنظر في اعتماد قرار مجلس الإدارة.
- وضع ورصد السياسات المتعلقة بالمكافآت والعوائد و الحوافز ورواتب التعويضات الخاصة بأعضاء مجلس إدارة الشركة و العاملين فيها ومراجعتها سنوياً. كما تضمن اللجنة أيضاً أن تكون المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية معقولة وتتناسب مع أداء الشركة.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات الأساسية على مستوى الإدارة التنفيذية والموظفين والمعايير الخاصة باختيار ذلك.
- وضع ورصد سياسة الموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراجعتها سنوياً و رفع توصياتها لمجلس الإدارة.
- التوصية بمكافآت مجلس الإدارة.
- متابعة ورصد عملية "نموذج الإقرار السنوي لعضو مجلس الإدارة".
- وضع الترتيبات ومتابعة الإجراءات المتعلقة بطلب العضوية في مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المنطبقة وأحكام نظام الحوكمة في هيئة الأوراق المالية.

٧. السياسة و الإجراءات الخاصة بتقديم التقارير

بعد كل إجتماع للجنة، يجب أن تقدم اللجنة تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها بشفافية مطلقة، ليقوم مجلس الإدارة بمتابعة عمل اللجان و التحقق من التزامها بالأعمال الموكلة إليها. يقوم سكرتير اللجنة بتحضير التقرير و يقوم سكرتير مجلس الإدارة برفع التقرير إلى مجلس الإدارة بعد الموافقة عليه من قبل رئيس اللجنة.

يجري أعضاء اللجنة مراجعة سنوية لميثاقها ويقدمون التوصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بأية تعديلات.

٨. مسائل أخرى

تنظر اللجنة في أية مسائل أخرى يحيلها مجلس الإدارة إليها.

الملحق (و) سياسة الرقابة الداخلية

١. الغرض

توفر هذه السياسة توجيهات للمساهمين و مجلس الادارة و الإدارة التنفيذية و موظفي ارامكس فيما يتعلق بالرقابة الداخلية. الغرض من هذه السياسة هو ضمان الامتثال قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (٧ /ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير الإنضباط المؤسسي وحوكمة الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية. على المساهمين و مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية التأكد من أن الضوابط الداخلية موجودة، و موثقة بشكل صحيح ، ويتم اتباعها و الالتزام بها في كل قسم من أقسام المحطات الرئيسية كجزء من إدارة الأعمال العادية اليومية و في العمليات المالية و التشغيلية و المساندة.

٢. النطاق

- القاعدة العامة التي سوف يتم تطبيقها كجزء من تقييم الرقابة الذاتي هي تغطية ٥٠ % من المحطات كحد أدنى (تبعاً لاجمالي الارباح) و ٥٠% من العمليات في نطاق تقييم الرقابة الذاتي.
- و الطريقة المعتمدة لاختيار المحطات و العمليات هي الاعتماد على تقييم المخاطر لدائرة التدقيق الداخلي.

٣. التعاريف

- "تقييم الرقابة الذاتي" هو عبارة عن العملية التي تقوم من خلالها الادارة التنفيذية، متمثلة المسؤولين عن العملية أو الضوابط، بمراجعة و تقييم الضوابط التي تقع في مجال مسؤوليتهم.
- "دائرة الرقابة الداخلية" هي الدائرة التي تساعد و تدعم المسؤولين عن العمليات و الضوابط على تصميم و بناء و تطبيق نشاطات الرقابة الداخلية وذلك لتضمين الضوابط الداخلية المناسبة في مجالات مسؤولياتهم.

٤. الصلاحيات و المسؤوليات

الإدارة

- يجب أن يكون لدى الشركة نظاماً محكماً للرقابة الداخلية يهدف إلى وضع تقييم لوسائل و إجراءات إدارة المخاطر في الشركة و تطبيق قواعد الحوكمة فيها على نحو سليم، و التحقق من التزام الشركة و العاملين فيها بأحكام القوانين و الأنظمة و القرارات المعمول بها و التي تنظم عملها و السياسات و الإجراءات الداخلية و مراجعة البيانات المالية التي تعرض على الإدارة العليا بالشركة و التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.
- تلتزم الشركة بتعيين ضابط امتثال يتولى مهام التحقق من مدى التزام الشركة و العاملين فيها بالقوانين و الأنظمة و القرارات اللوائح الصادرة، و يجوز الجمع بين وظيفة ضابط الامتثال و مدير إدارة الرقابة الداخلية.
- عنصر رئيسي في عملية التقييم الذاتي هو ملكية الإدارة للإطار العام للرقابة الداخلية. بغض النظر عن الشخص الذي قام بإختبار تقييم الرقابة الذاتي، فإن الادارة هي المسؤولة عن نتائج إختبار التقييم الذاتي و تقرر بقبولها لاستنتاجات فاعلية الرقابة الداخلية.

دائرة الرقابة الداخلية

- دائرة الرقابة الداخلية هي المسؤولة عن تسهيل (من خلال تقديم المشورة والوسائل) وتنسيق الموافقة النهائية لعملية التقييم الذاتي. بالإضافة إلى أن قسم الرقابة الداخلية سيوفر لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق رأياً عاماً عما إذا كانت هذه الضوابط فعالة أم لا. وسوف يتم هذا من خلال النظر في أوجه القصور التي تم تحديدها في الضوابط، وتقييم تأثير ذلك على الشركة ككل.
- لتحقيق أهدافها، يحق لدائرة الرقابة الداخلية الوصول غير المقيد و في جميع الأوقات لسجلات وموظفين وممتلكات وجميع عمليات أرامكس. قسم الرقابة الداخلية مسؤول عن سلامة وسرية جميع المعلومات المقدمة إليه.
- يقوم مدير دائرة الرقابة الداخلية بتقديم تقارير لرئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بشكل وظيفي، و يقوم بتقديم تقارير للرئيس التنفيذي بشكل اداري.
- يجب على مدير دائرة الرقابة الداخلية أن يقدم التقارير إلى رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق والرئيس التنفيذي عن أي مسألة تم تحديدها و تنطوي على احتيال أو مخالفات كبيرة للقوانين والتشريعات.

مجلس الإدارة و لجنة التدقيق

- يصدر نظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس الإدارة بعد التشاور مع الإدارة، و يتولى تطبيق هذا النظام إدارة مختصة بالرقابة الداخلية.
- يحدد مجلس الإدارة أهداف و مهام و صلاحيات إدارة الرقابة الداخلية بحيث تتمتع بالاستقلال الكافي لأداء مهامها و تتبع مجلس الإدارة مباشرةً.
- على مجلس الإدارة إجراء مراجعة سنوية لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة و الشركات التابعة لها و الإفصاح عن النتائج التي يتوصل لها إلى المساهمين في تقرير حوكمة الشركة السنوي.
- و يجب أن تشمل المراجعة السنوية العناصر التالية و ذلك على وجه التحديد:
 - عناصر الرقابة الأساسية بما فيها الرقابة على الشؤون المالية و العمليات و إدارة المخاطر.
 - التغيرات التي طرأت منذ المراجعة السنوية الأخيرة على طبيعة و مدى المخاطر الرئيسية و قدرة الشركة على الاستجابة للتغيرات في أعمالها و البيئة الخارجية.
 - نطاق و نوعية الرقابة المستمرة من مجلس الإدارة على المخاطر و نظام الرقابة الداخلية و عمل المدققين الداخليين.
 - عدد مرات إبلاغ المجلس أو لجانته بنتائج أعمال الرقابة لتمكينه من تقييم وضع الرقابة الداخلية في الشركة و فعالية إدارة المخاطر.
 - حالات الإخفاق أو الضعف في نظام الرقابة التي تم اكتشافها أو ظروف طارئة غير متوقعة و قد أثرت أو يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على الأداء أو الوضع المالي للشركة.
 - فعالية عمليات الشركة المتعلقة بإعداد التقارير المالية و التقيد بقواعد الإدراج و الإفصاح.
- على مجلس الإدارة الإفصاح في تقرير حوكمة الشركة عن مدى تقيد الشركة بنظام الرقابة الداخلية أثناء مدة التقرير، و يجب ان يشمل ذلك الإفصاح ما يلي:
 - آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية في الشركة.
 - الإجراء الذي اتبعته الشركة لتحديد و تقييم و إدارة المخاطر الكبيرة.
 - أية معلومات إضافية للمساعدة في فهم عمليات إدارة المخاطر و نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
 - إقرار من المجلس بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة و عن مراجعته و فعاليته.
 - الإجراء الذي اتبعته الشركة لمراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

- الإجراء الذي اتبعته الشركة للتعامل مع نواحي الرقابة الداخلية الجوهرية لأية مشاكل كبيرة تم الإفصاح عنها في التقارير و الحسابات السنوية.
- على مجلس الإدارة التأكد من أن إفصاحات الشركة تقدم معلومات كافية و دقيقة و غير مضللة للمستثمرين و فيها التزام كامل بقواعد الإفصاح
- يتوجب على لجنة التدقيق القيام بالواجبات و الاعمال التالية:
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية و الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر في الشركة.
- مناقشة نظام الرقابة الداخلية مع الإدارة، و التأكد من أدائها لواجباتها في إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.
- النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية التي يكلفها بها مجلس الإدارة أو تتم بمبادرة من اللجنة و موافقة مجلس الإدارة.
- تقديم تقرير الى مجلس الإدارة عن المسائل الواردة في هذا البند.
- يتم مراجعة صلاحيات و نطاق عمل و موارد دائرة الرقابة الداخلية من قبل رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بشكل دوري للتأكد من اية تغييرات مطلوبة.

٥. إدارة المخاطر

فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ستعتمد الشركة على تقييم المخاطر المعد من قبل دائرة التدقيق الداخلي لتحديد و تقييم مخاطر العمل الرئيسية. بناءً عليه، ستقوم الادارة بتحديد المخاطر الأكثر أهمية و تقديم خطط عمل للتقليل من هذه المخاطر. و سوف يتم تقديم هذه التقارير الى اعضاء مجلس الادارة سنوياً.

٦. الاستقلالية و الموضوعية

يقوم قسم الرقابة الداخلية بالحفاظ على استقلاليته من حيث الجوهر والمظهر في كل الأوقات من خلال تبعيته لمجلس ادارة الشركة مباشرة. يجب على قسم الرقابة الداخلية عدم تحمل أية مسؤوليات و عدم القيام بأداء أية أعمال داخل الشركة خارج نطاق هذه السياسة و التي لم يتم الموافقة عليها من قبل رئيس مجلس الادارة أو لجنة التدقيق.

على دائرة الرقابة الداخلية أن تسعى لتقوم بأداء عملها و مسؤولياتها بشكل مستمر و بطريقة موضوعية و السعي المشترك مع الإدارة للنمو للشركة و زيادة انتاجيتها.

٧. إدارة السياسة

يتم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس الإدارة، و إبلاغها للمساهمين. سيتم تنقيح هذه السياسة حسب الحاجة من قبل مجلس الإدارة بحيث لا يدخر أي جهد لضمان الاتساق والشفافية في تنفيذها على مدى السنوات.